عبدالنبى الشعلة

وفعل

abdulnabi.alshoala@albiladpress.com



## "كورونا" ومأزق العمالة الوافدة

- أصوات أخذت ترتفع الآن في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن أفاقت من غفوتها، وصارت تئن من وطئة وثقل وگلفة العمالة الأجنبية، في هذا الوقت بالذات الذي نشهد فيه أزمة مزدوجة الرأس تتمثل في التراجع الاقتصادي المقلق الناتج عن تدني أسعار النفط، وعن تفشي جائحـة كورونا وانتشارها بشكل أدى إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي يزاولها القطاع الخـاص، مما فرض الحاجة إلى التخلص من العمالة التي أصبحت ترهقه وتفيض عن حاجته.
- لقد تنبأ وتوقع في السابق الكثيـر مـن المسـؤولين والمعنييـن والمختصين والخبراء وحـذروا من خطـورة ومغبـة الإفراط في الاعتماد على هـذه العمالـة وبهذا القـدر الهائل كمَّا ونوعًا، بحيث أصبحت تشكل حوالي 60 % من مجمل حجم العمالة الكلي لهذه الدول مجتمعة؛ وهي الأعلى في العالم مما جعل البعض منهم يُطلق عليها صفة "القنابل الموقوتة"، وهي صفة قد تثبت الأيام القادمـة أنهـا ليسـت بعيـدة عـن الواقـع، إلا أننا لم نسـتمع إلى تلك التحذيرات ولم نعرها أي اهتمام، أو ربما لم يكن أمامنا خيار آخر بعد أن جرفتنا تيارات ومتطلبات حركة البناء والتنمية المطلوبة التي أطلقنا العنان لها على مختلف القطاعات والمحاور الاقتصادية والخدمية.
- ♦ إن هذه العمالة أصبحت تستنزف من مواردنا، وهذا حقها، ما مقداره 122 مليـار دولار سـنويا، تحـول نقـدًا عن طريـق القنوات المصرفيـة إلى خزائن أوطانهـا، إلى جانـب التحويـلات التي تتم مباشرة أو عن طريق القنوات والوسائل الأخرى.
- ♦ واليـوم يبـدو أن نبـوءة المتوقعين والمحذرين بـدأت تتحقق بعد أن وقع الفأس على الرأس وأصبحنا في مأزق أو ورطـة ليـس أمامنا حيالها الكثير من الخيارات.
- ♦ وبدون أو من غير الحاجة إلى المزيد من الاستطراد، دعونا ننظر إلى الصورة كما هي في الوقت الراهن: إن العدد المقدر للأيدي

- العاملة الأجنبية أو الوافدة في دول المجلس يزيد على 17 مليون شخص، وإذا أضفنا أفراد أسرهم؛ فإن هذا العدد يقفز إلى أكثر من 24 مليونا؛ أو ما يقارب نصف عدد سكان دول المجلس، وبذلك أصبحـت هـذه الـدول تتصـدر دول العالـم مـن حيث نسـبة وجود العمالة الأجنبية على أرضها وفق تقارير البنك الدولي.
- ▶ إن الغالبيـة العظمـى من هذه العمالة وافدة من دول آسـيوية مثل الهنـد والباكسـتان وبنغلاديش والفلبيـن، وإن الغالبية العظمى من هؤلاء تعمل في مؤسسات القطاع الخاص، والغالبية العظمي من هـذه الفئـة بدورهـا تندرج تحت الشـرائح الدنيا في سـوق العمل، وضمن هذه الشرائح بالذات تندرج جحافل العمالة السائبة أو غير القانونيـة، التـى يقـدر عددهـا اليوم في الكويت فقـط بربع مليون عامل على سبيل المثال.
- والتحدى الأول هنا يتمثل في عدم مقدرة اقتصادات دول المجلس في ظل الظروف الراهنـة والمسـتقبلية المنظـورة على الاستمرار في تحمل واستيعاب هذا العدد الضخم، إضافة إلى المحافظة على وظائف العمالة الوطنية وامتصاص الأعداد المتدفقـة منها سـنويًا على سـوق العمل. وقد بـدأت بالفعل الكثير من مؤسسات القطاع الخاص، مجبرة ومضطـرة في هذه الفترة، إلى تسـريح أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية وإطلاقها فى سـوق العمل المتقلصة لينضموا إلى صفوف العمالة السائبة العاطلة، لتصبح المشكلة أكثر خطورة وتعقيدًا.
- ♦ وفي هذا الظرف الاقتصادي والاجتماعي العصيب، فإن حكومات دول مجلس التعاون بادرت رغم تدنى بل شحة الموارد إلى تبنى مجموعة من البرامج والمبادرات الهادفة إلى المحافظة على سلامة الوضع الاقتصادي ومساندة القطاع الخاص، بهدف مساعدته على الصمود والحفاظ على العمالة الوطنية، إلا أن الوضع إذا استمر على ما هـو عليـه لفتـرة طويلـة، وهـذا مـا هـو متوقع، فإن حكوماتنا ستكون مظطرة ومجبرة، ولن يكون أمامها

- خيار آخر، سوى مد شبكة الرعاية والحماية للعمالة الوافدة، وخصوصًا الأعـداد الكبيـرة التى سـتتزايد وتتضاعف مـن العمالة الأجنبيـة السائبة العاطلـة المطلقـة في السـوق؛ وإلا فـإن الحاجة والجوع ستدفع هذه العمالة لأن تصبح فعالا "قنابل موقوتة" وتتحول في وقت قصير إلى مصدر للجريمة والعنف والإرهاب فى المجتمعات الخليجية.
- ♦ إضافة إلى ذلك، ومما زاد الطين بلة، فإن العمالة الأجنبية المنضوية تحت الشرائح الدنيا من سوق العمل والسائبة منها صارت تشكل سلاحًا ذا حدين في وجه حرب هذه الدول ومواجهتها لجائحة كورونا ومحاولاتها الحد من انتشارها؛ إذ أصبحـت هـذه العمالـة مـن أبـرز وأسـهل أهـداف فيـروس كورونـا وأكبر ضحاياه؛ نتيجـة لافتقارهـا للوعـى المطلـوب ولأسـلوب حيـاة أفرادهـا وكثـرة اختلاطهم وعدم تمكنهم مـن تطبيق أنظمة ومقتضيات التباعد الاجتماعي؛ بسبب تواجدهم الكثيـف في مواقع العمل وتكدسهم في مجمعات سكنية مكتظة ضيقة ينقصها الكثير من أبسط المتطلبات الصحية، في الوقت نفسه فإن هذه العمالة بعد إصابتها بالفيـروس تتحـول إلـى منابع من الأخطار والتهديدات، وتصبح وسيلة وقناة لنشر الوباء وانتشاره
- ♦ وبحسن نيـة، وكما ذكرنا فقـد ارتفعـت فى هـذه الأيـام الأصوات المناديـة والمطالبـة بالتخلـص مـن هذه العمالـة، خصوصًا السـائبة منها، بترحيلها وشحنها إلى أوطانها غير مدركة أو متناسية عدم إمكانية تحقيق ذلك؛ لاعتبارات وأسباب إنسانية، بعد أن استنفدنا حاجتنا منها، ولأسباب عملية لأن الدول التى صدرتها لن ترضى أو تقبل أو توافق على استردادها الآن أو مستقبلًا، ولأسباب قانونية؛ لأن ذلك يتعارض مع الأعراف والمبادئ القانونية الدولية.

فى المجتمعات الخليجية.

وتأكيـدًا لذلك وقبل أيـام رفضت بالفعـل بعض الـدول المصدرة استقبال حتى الراغبين من العمالة السائبة والعاطلة من رعاياها

- بالعودة إلى أوطانها، متذرعـة هـذه الـدول فـى الوقـت الراهـن بالمعوقات العملية؛ نظرًا لإغلاق منافذ الدخول في دولهم، وهى كلمة حـق يـراد بها باطل، وقـد جاء هذا الرفض على لسـان سفيري الهند والباكستان في دولة الامارات العربيـة المتحـدة، كما أصدرت المحكمة العليا بالهند قرارًا يقضي بعدم استقبال مواطنيها الراغبين بالعودة من دول الخليج إلى بلادهم بسبب
- ◄ هذه الدول في الحقيقة لن تتجاوب ولن توافق على استعادتهم، ليس في الوقت الراهن فحسب، بل في المستقبل أيصًا؛ لأن ذلك سيعني إغراق أسـوق العمـل فيهـا بعـودة هـذه العمالـة، وحرمان خزائنها من مليارات الدولارات التي تجنيها كل عام، كما أن هذه الـدول، فـي رفضهـا، سـتلقى التأييـد والمسـاندة مـن الـرأي العـام العالمى ومن المنظمات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق العمال المهاجرين وحق التجنيس.
- والخلاصة إن على حكومات وشعوب دول مجلس التعاون أن تدرك صعوبة أو ربما استحالة ترحيل وإعادة 24 مليون إنسـان، أو حتى نسبة ضئيلة من هذا العدد وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية؛ للأسباب التى ذكرناها، وذلك بعد أن استقروا وتجذروا بل استوطنوا عمليًا بلداننا وصاروا من بين أهم مكونات نسـيجنا المجتمعى، وعلينا جميعًا أن ندرك أيصًا أننا نقترب من بدء ضياع أو ذوبان هويتنا الثقافية والوطنية وتراجعها أمام هـذا الزحف الديموغرافي الكاسح، وأن تركيبتنا السكانية أخـذت تقتـرب بسرعة من التحول لنصبح فى المستقبل المنظور أقليـة فى أوطاننا، فتتحول هويتنا القومية من عربية إلى آسيوية مهجنة. فهل فات الأوان الآن، وأصبح ينطبق علينا المثل الشعبى الخليجي القائـل "خبز خبزتيه يالرفلة إكليـه" أم ما يزال بالإمكان

اتخاذ وتبني السياسات والخطوات والإجراءات العلاجية

## المطوع: فريق البحرين تعامل مع الجائحة باحترافية محكمة

## ♦ اهتمـــام ســمو رئيــس الـــوزراء بـتكريــس ثقافـــة العمـــل الجماعـــي يعـــزز التطـــور

أكد وزير شؤون مجلس الوزراء محمد المطوع، أن فريق البحرين قدم أفضل نموذج رائد فى التعريف بأفضل الممارسات الحكومية، من خلال دوره الاستثنائي في مكافحة فيروس كورونا (COVID-19)، بأسلوب علمي ومنهجية متفردة في التعاطى مع الأزمة الراهنة، في ظل القيادة الحكيمة لعاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ورعاية رئيس الوزراء صاحب السمو الملكى الأمير خليفة بن سلمان ال خليفة، وجهود ومتابعة ولى العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

فى برنامـج أفضـل الممارسـات من

خلال ممارســة "إدارة المعرفة "و"بنك

المعلومات"، و"الشفرة الوراثية"، لافتاً

إلى أهمية تلك الممارســات في تعزيز

منظومـة العمـل الأمنـي وتطويرهـا

حفاظــاً على أمن المجتمع وســلامته،

لاسيما فيما يتعلق بالكفاءات

والتجهيزات والتقنيات المحفزة لرفع

كما هنأ وزيـر الصناعـة والتجـارة

والسياحة زايـد الزيانـي علـى دور

الوزارة وممارسـتها الجيـدة في عدد

مـن البرامـج والتجـارب المشـاركة

ضمن برنامج أفضل الممارسات

قدرات منتسبي الوزارة.

وأضاف أن كافة القطاعـات والمؤسسات الحكومية والخاصة 🔷 المشاركون: النماذج تعمـل اليــوم بــروح الفريــق الواحــد "فريــق البحريــن" لتمكيــن المملكــة مـن عبـور هـذه الجائحــة العالميــة دون التأثيـر علـى الحركـة التنمويــة التى تشــهدها البحريــن على مختلف الأصعدة، لافتاً إلى أن تعاون وتكاتف الجميع مـن مواطنيـن ومقيميـن فى دعـم الجهـود الوطنيــة لمواجهة (کوفیــد19) جســد نهــج المملکــة فی تعزيــز التضامــن والتلاحــم والترابط المتجــذر فــى تاريــخ وثقافــة شـعب

> وقــال الوزيــر المطــوع: إننــا جميعــاً فـى مملكة البحرين فخــورون بفريق البحريــن وما يقدمه مــن عمل وجهد للانتصـار علـى هـذه الأزمـة الوبائية العالمية، مشيرًا إلى أن المملكة تعاملـت مـع الظـرف الراهـن بشـكل مشـرف منذ بدايات انتشار الفيروس عالمياً، مشـدداً علـى أن الحفاظ على سلامة الجميع على أرض البحرين هو الهدف الحقيقى لكل جهود الحكومة. جـاء ذلـك على هامـش ورشــة عمل افتراضيـة عبـر تقنيـة الاتصـال المرئـی المباشـر، نظمهـا برنامـج أفضـل الممارســات الحكوميــة التابع لديوان صاحب السـمو الملكي رئيس الـوزراء، لاسـتعراض مـا تـم إنجازه من أهداف بشــأن ممارسات وتجارب وزارتى الداخليـة، والتجارة الصناعة والسياحة وذلك بحضور وزير شؤون مجلـس الـوزراء محمـد بـن إبراهيم

وفي مستهل الورشــة، أكــد الوزيــر

المشاركة ضمن برنامج موسع يشمل مختلف القطاعـات، ومنها: تطبيق مبادئ الحوكمة، كذلك أفضل الممارسات ممارسة "التنافسية في مختبر فحص المجوهـرات"، و"صناعـة السـمعة هدفها خدمة الوطن للمنتج البحريني"، "إدارة المعرفة لحمايـة المسـتهلك، "إدارة التغييــر فى السجلات التجارية، "تنمية المطوع أن برنامج أفضل الممارسات المؤسسات المتوسطة والصغيرة، يعبر عن رؤيــة رئيس الوزراءصاحب "تنمية المناطق الصناعية، "تنمية السمو الملكى الأمير خليفة بن سلمان التجارة الالكترونية".

آل خليفـة، وتوجيهاتـه الراميــة إلـى من جانبه، قـدم "فريـق وزارة تشجيع تبني الممارســات الحكومية الداخليـة" شـرحا مفصلا عـن طبيعة الهادفة والناجحة، مشـدداً أن اهتمام مهام تلك الممارســات الثلاث، وآليات سـموه بتعزيز وتكريـس ثقافة العمل دورهم فى تحسـين مؤشـرات الأداء الجماعـي أسـهمت فـي حالـة التقدم وفـق معاییـر ومسـتهدفات محـددة والتطور التى تشهدها مملكة البحرين وشاملة، يمكن من خلالها التأكد من فى مختلف المجالات. كفاءة وشمولية تلك الممارسات وتقـدم "المطـوع" بالشـكر لوزيـر ومـدى إمكانيـة تحقيـق رؤيتهـا بمـا الداخليــة الشــيخ راشــد بــن عبــدالله يتســق مـع أهــداف اســتراتيجيات آل خليفـة، علـى مشـاركة الـوزارة الحكومـة الموقـرة فـي كافـة برامج

واستعرض فريق الداخلية خلال ورشــة العمل ممارســة إدارة المعرفة ودورهـا فـي تعزيـز العمـل الأمنـي لخفض معدلات الجريمة بما يضمن استمرارية التميز في الأداء الشرطي وفـق مبادئ ومعايير حقوق الانســان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، کمـا رکـز علـی تجربتـه فـی تطویــر وتحسين منظومـة الـوزارة العلميـة والتقنيــة كأفضل الــرؤى التى مكنتها وستمكنها من أن تكون حصانة أمنية

فعالة في البحرين. كذلك "عرض الفريق" ما توصلت إليه

المشاركة فقط في حساب صحيفة البلاد على إنستجرام albiladnews تقبل اجابة واحدة فقط لكل مشارك وتلغمه مشاركة من يكتب أكثر من إجابة

لفرصة الفوريجب ان تكون من متابعين حساب الصحيفة





ممارســة "بنــك المعلومــات" ودورهــا فى تحسين مؤشـرات العمـل داخل الـوزارة، إلى جانب إلقاء الضوء على ممارســة الشــفرة الوراثية ومردودها الإيجابي في حفظ الحالة الأمنية وفـق المعاييـر الدوليـة والتطـور التكنولوجي في مختلف أنحاء

وبـدوره تنـاول فريــق وزارة التجارة والصناعة والسياحة خلال الورشــة، أبرز ما توصل إليه الفريـق مـن نجاحات أثر تطبيـق مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية وأهدافها المستدامة، وما تحقـق من نتائج في مسـتويات الأداء بفضل تلك الممارسة، كما تطرق إلى ممارسة التنافسية فى "مختبر فحـص المجوهـرات" والهادفــة إلــى تشــجيع التنافس بين مختلف الشـرائح، لرفع معدلات النمو

الاقتصادى الـذى تعـززه التنافسـية، وبالتالي، تعـزز مسـتويات التطـور والازدهار فى المملكة. فيما أظهرت ممارسة "صناعة السمعة

للمنتج البحريني"، أهميــة الترويــج للمنتج المحلي وتوطينه بقدر المستطاع من خــلال الدعــم وزيادة الاستثمار في المنتج المحلي، فيما لعبت ممارســة "إدارة المعرفة لحماية المستهلك" دورا حيويــاً في مختلف الأوقـات والظـروف وشـكلت حماية حقوق المستهلك ومعرفته بحقوقه وواجباته ضمانة لاستمرار الحركة التجارية في البحرين.

كما استعرض الفريق أيضا ممارسات "إدارة التغييـر فـى السـجلات التجاريـة، و"تنميـة المؤسسـات المتوسطة والصغيرة، و"تنميـة المناطـق الصناعية "و"تنميــة التجارة

الالكترونيـة، مشـيراً إلـى أهميتهـم التطبيقية لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة المرتكزة على العديد من المنجـزات التنموية والحضارية التى حققتهـا مملكة البحريـن في مختلف

وفى ختام الورشــة أجمع المشاركون على ضرورة استمرار تعزيز مثل هذه الممارســات لتطوير الخدمات وتعزيز الثقة في أداء المؤسسات الحكومية، مؤكديـن أن مختلـف التجـارب والنماذج المشاركة ضمن برنامج أفضـل الممارســات هدفهــا الأول هو خدمـة الوطـن، وترجمـة توجهـات صاحب السـمو الملكي رئيس الوزراء نحو تحفيز الجهات الحكومية على تقديم أفضل مستويات الأداء والإبداع بما يخدم أهداف المملكة فى النهوض بمختلف القطاعات.

مؤال اليوم (3) مسابقة أسواق ميدوي و جريدة البلاد

ما هو أجدد فرع لأسواق ميدويي؟

توبلىي 2





